

رؤية نقدية للأوضاع التربوية الراهنة في مصر في ضوء الفكر التربوي المعاصر

أ.د. مجدي محمد يونس

أستاذ أصول التربية - كلية التربية - جامعة المنوفية

تمهيد: الفكر بوجه عام هو الإطار المرجعي النظري لتجارب البشر أينما كانوا، وهو يمثل مجموع الأسس النظرية والمفاهيم والمعاني التي تكمن خلف السلوك الإنساني. وإذا كانت الحياة تتغير وتجدد باستمرار فإن الفكر يتغير ويتجدد باستمرار هو الآخر ويتخذ صوراً متنوعة تبعاً للنشاط البشري، فهناك الفكر الفلسفي، والفكر الاجتماعي، والفكر الاقتصادي، والفكر السياسي، والفكر التربوي. والفكر لا ينشأ من فراغ، لأنه يمثل البناء الفوقي الذي يعبر عن الواقع الاجتماعي الذي يمثل البناء التحتي. وبالرغم من أن العلاقة بين البناءين علاقة معقدة ومتشابكة، إلا أنها علاقة تبادلية تقوم على أساس التأثير والتأثر فيما بينهما. وفي هذا السياق نجد أن الفكر التربوي في أي مجتمع من المجتمعات يستمد أهميته من كونه الإطار النظري الذي يوجه الممارسات التربوية في المجتمع، فالعمل التربوي التطبيقي لا يمكن أن يؤتي ثماره ما لم يكن هناك إطاراً فكرياً نظرياً من ورائه يحكمه ويوجهه ويسهم في رسم سياساته وتحديد أولوياته.

وإذا كان مصير المجتمعات والشعوب في القرن الحادي والعشرين يتوقف إلى حد كبير على مدى نجاعة نظمها التعليمية وفعالية استراتيجياتها التربوية في إعداد الإنسان القادر على مواكبة تطورات العصر الجديد ومواجهة تحدياته المتعددة، فإن الفكر التربوي الذي يمثل الشهادة الصادقة على العصر بشتى أوضاعه المجتمعية، والذي يوجه الخطط والسياسات والممارسات التربوية في أي مجتمع من المجتمعات بات في الآونة الأخيرة تعترضه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعبر لدى أغلب المهتمين بالشأن التربوي عن حالة من التردّي والتأزم.

والمجتمع المصري، شأنه شأن باقي المجتمعات الأخرى، يتوقع من النظام التعليمي أن يسهم في تشكيل الإنسان الملائم للتعامل مع تحديات العولمة والثورة المعرفية والثورة

الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، إلا أنه يبدو في هذا الإطار متعثر التحركات، ومحدود الإمكانيات، فالمجتمع المصري في سعيه نحو التقدم والتجديد يجد نفسه أمام جملة من الموقفات يأتي في مقدمتها الواقع الاقتصادي الهزيل الذي يحد انطلاقته، والتركيب الاجتماعي الذي يعطل حركته، والوضع الثقافي الذي يعرقل مسيرته، وإلى جانب الرغبة في التشبث بأصالة الماضي والميل إلى الانفتاح على حداثة الآخر، فهو يتحرك داخل بنية مجتمعية، تسيورها عقلية تعتمد على الحلول والشعارات الفضفاضة، وتستند إلى خطاب تربوي يغلب عليه البعد عن الواقع، وهذا أمر يدركه ويشعر به كل مهتم بأمور التربية والتعليم، بل هو واقع فكري يُعبر عن مضمون العمل التربوي في الوقت الراهن.

ولعل نظرة عابرة على واقع التربية والتعليم في مصر تكشف عن أزمة حقيقية تكاد تعصف بالنظام التعليمي، وتتجلى آثار هذه الأزمة في مظاهر كثيرة نراها، ونسمعها، ونعيشها كل يوم في حياتنا العامة والخاصة، فهناك الشكوى العامة من تدني مستوى طلاب التعليم العام والجامعي، وهناك الشكوى من تدني مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للمتعلمين، وهناك الشكوى من ضعف مستوى أداء المعلمين، هذا فضلاً عن تدني مستوى طلاب التعليم الفني، وتدني نظرة المجتمع إليهم، وانصراف الغالبية العظمى من طلاب المرحلة الثانوية العامة عن الدراسات العلمية، والانسحاق الجماعي إلى الدراسات

»»
هناك شكوى من ضعف مستوى أداء المعلمين، هذا فضلاً عن تدني مستوى طلاب التعليم الفني

الأدبية ليس حبا فيها، بل هو وهم الحصول على مجموع يمكنهم من دخول الجامعة، هذا إلى جانب تفشي مشكلة الدروس الخصوصية وانتشارها في كل المراحل التعليمية بدءاً من الابتدائي وحتى التعليم الجامعي، أما واقع التعليم الجامعي فهو أشد تآزماً حيث التوسع في التعليم الجامعي الخاص على حساب التعليم الجامعي الحكومي، وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، وتقليدية مناهج التعليم الجامعي وطرق التدريس المستخدمة، واتجاه الطلاب للالتحاق بالدراسات النظرية بعيداً عن التخصصات العلمية والتطبيقية التي تحتاج إليها عمليات التنمية، وعدم مناسبة تمويل التعليم الجامعي الحكومي مع متطلبات تحقيق جودته، هذا فضلاً عن ضعف الربط بين سياسات وأهداف التعليم العالي وخطط التنمية ما أدى إلى عدم القدرة على تحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل كما وكيفا .

ولعل محاولة تقديم رؤية نقدية للأوضاع التربوية الراهنة في ضوء اتجاهات الفكر التربوي المعاصر قد يسهم في تقديم رؤية تربوية قد تساعد في التغلب على تلك الأزمات التي تعصف بقدرة النظام التربوي على إعداد المواطن المصري القادر على مواكبة العصر ومواجهة تحدياته، وهذا ما سوف نتعرض له هذه الورقة من خلال تناول ما يلي:

ستعرض أبرز اتجاهات الفكر التربوي المعاصر لتحديد كيفية الاستفادة منها في بناء المواطن القادر على التعامل مع معطيات الحاضر وكيفية التهيؤ للمستقبل.

تحليل الواقع التربوي المصري في إطار الظروف المجتمعية ومستجدات العصر وتحدياته.

تقديم رؤية تربوية للنهوض بالواقع التربوي المصري في ضوء توجهات الفكر التربوي المعاصر.

ولقد اعتمدت الورقة في منهجيتها على أسلوب التحليل النقدي، حيث تتم المزاوجة بين التحليل وإعادة التركيب، والورقة في إطار هذه المنهجية اعتمدت على المتاح من الأدبيات في مجال الفكر التربوي المعاصر والأوضاع التربوية الراهنة، بغرض معالجتها للموضوع برؤية بحثية تعتمد على البحث النظري بعيدة عن البحث الإمبريقي.

أولاً: أبرز اتجاهات الفكر التربوي المعاصر:

لقد كان للتطورات العلمية والتكنولوجية التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن انعكاساتها الواضحة على الفكر التربوي المعاصر، ف جاء استجابة لهذه المتغيرات التي فرضتها معطيات عصر العولمة والتي تمثلت أهمها فيما يلي:

الاتجاه نحو ديمقراطية التعليم:

تشير اتجاهات الفكر التربوي المعاصر إلى المزيد من توسيع دائرة الفرص التربوية والاجتماعية المتكافئة، وتعميمها، بدءاً من شروط الالتحاق إلى نهاية السلم التعليمي، ووصولاً إلى الاستثمار الرشيد لمخرجات النظام التربوي عبر دمجها في النظام الإنتاجي والاجتماعي العام. ويتطلب الأمر ضمان الاستفادة المستمرة والمتجددة من حقوق التربية والتعليم بالنسبة لكافة المواطنين. لأن ديمقراطية التعليم تستلزم ضرورة الربط التكاملية بين التخطيط التربوي والتخطيط الاجتماعي الشامل، القائم على إستراتيجية تنموية تشاركية، مستهدفة تحقيق ديمقراطية التربية والتعليم، وموجهة للانتقال بالنظام

التربوي - أفعالا وممارسات ومضامين و ميكانيزمات عمل - من وضعية إسهامه في إعادة إنتاج التمييز التربوي والاجتماعي، إلى وضعية يتجه فيها أكثر نحو ديمقراطية التعليم من جهة، وتدعيم المشروع الديمقراطي والتموي في المجتمع من جهة ثانية (1) فالإنسان الذي هو محور العملية التربوية هو في الآن ذاته محور الديمقراطية والتنمية في المجتمع. وإذا كان العنصر البشري هو هدف وغاية كل من التربية والديمقراطية، فإن تأهيله للانخراط بفاعلية في البناء التموي والتغيير الديمقراطي، لا يتطلب فقط تعليمه وتربيته وفق توجهات تمهينية واقتصادية بالأساس، وإنما يستوجب ذلك أيضا إعداده وفق ثقافة تربوية واجتماعية مبنية على قيم الديمقراطية. وتأسيسا على هذا، فإن ديمقراطية التربية التي تتادي بها الاتجاهات التربوية المعاصرة هي منهج وثقافة، ومنظومة قيم وتصورات و معايير كونية ومحلية في الآن ذاته وبالتالي فإنها ليست أداة لتميط الشعوب والمجتمعات في قوالب جاهزة أو مناهج مطبقة سلفا وإنما هي عملية تربوية يُفترض أن يتم فيها تفاعل تكاملي بين الذاتي والموضوعي، والمحلي والكوني. الأمر الذي يسمح بتجاوز المنظور الاختزالي الضيق للديمقراطية على صعيد المجتمع الواحد، إلى المفهوم الديمقراطي الواسع على الصعيد الكوني بشكل عام (2) وعلى ضوء ما تقدم فإن أوضاع الترددي والتدهور التي يعيشها نظام التربية والتعليم في مصر، تشير إلى أننا مازلنا بعيدين عن جعل مؤسساتنا التربوية قادرة على أن تكون دعامة للبناء الديمقراطي كمشروع مجتمعي وحضاري عام (3).

التوجه نحو التعليم الإلكتروني؛

أدى التقدم التكنولوجي المستمر إلى ظهور أساليب جديدة للتعليم غير المباشر، وترتب على هذا التقدم انتشار التعليم عبر الشبكة الإلكترونية، وفي السنوات الماضية ظهرت ثورة هائلة في تطبيقات الكمبيوتر التعليمية، وما زالت استخدامات الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في مجال التعليم تزيد يوما بعد يوم، فمن التعلم القائم على الكمبيوتر Computer Based Learning إلى استخدام الإنترنت في التعليم On Lin Learning ثم التعليم الإلكتروني. ELearning وأخيرا وليس آخرا التعليم بالمحمول M Learning. وتكمن فلسفة التعليم الإلكتروني في أنه مفهوم يتميز بالكثير من المميزات التي تجعله يفوق النظام التقليدي في التعليم والتعلم، فهو يساعد في التغلب على مشاكل الأعداد الكبيرة من المتعلمين في قاعات الدرس، ويلبي الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، ويوسع فرص القبول في مختلف مراحل التعليم (خاصة التعليم العالي) كما أنه يسهل مهمة التدريب والتأهيل والتعليم المستمر والتعليم الذاتي دون

ارتباط بالزمن والمكان والعمر الزمني (4).

والتعليم الإلكتروني. Electronic Learning هو نظام تفاعلي يعتمد على بيئة الكترونية متكاملة، ويستهدف بناء المقررات الدراسية بطريقة يسهل توصيلها، بواسطة الشبكات الإلكترونية، وهو أيضا منظومة تعليمية لتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للمتعلمين أو المتدربين في أي وقت وفي أي مكان باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة في الفصل الدراسي أو غير متزامنة عن بعد دون الالتزام بمكان محدد اعتمادا على التعلم الذاتي والتفاعل الافتراضي بين المتعلم والمعلم (5).

وقد لقيت فكرة التعليم الإلكتروني صدى مقبولا نظرا لعدة أسباب منها:

أسباب تربوية: تتمثل في قصور الأساليب التقليدية للتعليم في مواجهة الأعداد الكبيرة من المتعلمين، ونقص الكوادر البشرية من المعلمين والإداريين في بعض الأحيان، وعدم كفاية الخدمات التربوية والنمطية في المقررات الدراسية وأساليب التدريس.

ديمقراطية التعليم تستلزم
ضرورة الربط التكاملي بين
التخطيط التربوي والتخطيط
الاجتماعي الشامل

أسباب اجتماعية: تتمثل في تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم في الوقت الذي تعجز فيه مؤسسات التعليم عن تلبية الطلب الاجتماعي بما يناسب الشرائح

الاجتماعية المختلفة

أسباب اقتصادية: تتمثل في زيادة كلفة التعليم وتناقص الدعم الحكومي، وإمكانية تعليم أعداد كبيرة بتكلفه قليلة، وتقديم برامج تعليمية تتناسب مع حاجات سوق العمل.

أسباب جغرافية: تتمثل في بعد المسافة بين المتعلمين ومؤسسات التعليم ووجود مناطق جغرافية شبه معزولة و عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم مما يتنافى مع ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية

أما أهم المبادئ التي يستند إليها التعليم الإلكتروني فهي:

التعليم المستمر والتعلم الذاتي الذي يعتمد على قدرات الأفراد واستعداداتهم.

المرونة في توفير فرص التعليم للمتعلمين ونقل المعرفة إليهم وتفاعلهم معها بصرف

النظر عن الزمان والمكان.

ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص بين المتعلمين دون تفرقة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

التعليم التشاركي أو التعاوني الذي يسمح بتبادل الخبرات بين المتعلمين وتداول المعلومات بحيث يستفيد كل المشاركين من بعضهم البعض.

المشاركة المجتمعية في التعليم:

أصبح التعليم منذ نهايات القرن الماضي يعاني العديد من الصعوبات، التي تمثلت في تزايد النمو السكاني وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، وغموض الأهداف ونقص التخطيط للسياسة التعليمية، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل مما ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة، وأدى ذلك إلى تعالي الأصوات التي تطالب بضرورة توجه التعليم نحو الجودة ما يعني ارتفاع تكلفة التعليم في الوقت الذي يعاني فيه من قلة الإنفاق الحكومي. ومن هنا ظهرت الدعوات إلى ضرورة المشاركة المجتمعية في التعليم انطلاقاً من عدد من المبررات التالية (6):

سرعة التغيرات الناشئة عن التقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، وما يصاحبه من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية لهذا التقدم.

➤➤
ظهور بعض المشكلات
التعليمية والاجتماعية التي
لها انعكاساتها السلبية على
المتعلم والمدرسة والمجتمع

ضرورة وجود شراكة بين كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل تعليم له مغزى، ويتطابق مع مواقف الحياة المعاصرة، وفي بحاجات سوق العمل.

ضعف المؤسسات التربوية النظامية وعجزها في تقديم الخدمات التعليمية للمواطنين، وخاصة في ظل أزمات الإنفاق على التعليم، مما أظهر دعوات لترشيد الإنفاق، وضرورة وجود شراكة ما بين الحكومات والمجتمع في مجال التعليم.

ويضيف الشخبي (2004) إلى هذه المبررات ما يلي (7):

- الشعور العام بضرورة عودة التعاون والتكامل المفقود بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، والذي أدى فقده إلى تدهور العملية التربوية.

- ظهور بعض المشكلات التعليمية والاجتماعية التي لها انعكاساتها السلبية على المتعلم

والمدرسة والمجتمع بمؤسساته المختلفة، ومنها ارتفاع كلفة التعليم وتدني الإنفاق الحكومي على التعليم ومشكلة الدروس الخصوصية، والتسرب، والإدمان والعنف، ومواجهة مثل هذه المشكلات وغيرها تحتاج لتضافر جهود المجتمع بأفراده ومؤسساته المختلفة لتتعاون مع المدرسة. وبناءً على ذلك كان من بين أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم الإسهام الإيجابي في التعامل مع هذه المشكلات وتنقية النظام التعليمي والمجتمع بأسره منها.

وبصفة عامة فإن المشاركة المجتمعية تسعى إلى تنمية قيمة الانتماء والولاء، وهي إحدى صور التعبير عن حق الفرد في ممارسة حريته خاصة في المجتمعات الديمقراطية التي تؤمن بحقوق الإنسان. فالمشاركة حق إنساني أكدته الدساتير والمواثيق الدولية والقومية المرتبطة بحقوق الإنسان التي تؤكد حقه في إبداء الرأي، وتقديم المعرفة للآخرين، والاشتراك في الشؤون العامة لمجتمعه بطريق مباشر أو غير مباشر، والمشاركة بحرية في الحركة الثقافية لمجتمعه (8)، كما أن مدخل الشراكة يساعد على انسجام المدرسة مع محيطها والانفتاح على بيئتها. كما يقدم العديد من الموارد البشرية والمادية لدعم المدرسة وتمويل أنشطتها في ظل الشكوى من تراجع موارد التمويل، فشراكة الآباء مع المعلمين هي السلاح السري الذي يمكن أن يغير مستقبل التعليم لما له من تأثير على تحصيل الطلاب وأدائهم في الاختبارات وانتظامهم في الدراسة و تنمية مهاراتهم الاجتماعية. (9)

الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلمين:

من التأكيدات التي بدت واضحة في اتجاهات الفكر التربوي المعاصر أن المعلم لا يستطيع أن يؤدي أدواره مدى الحياة بمجموعة محددة من المعارف والمهارات في عصر يتميز بسرعة التطور والتغيير في كافة المجالات، فقد ساعدت الثورة الهائلة في مجال المعلومات والإلكترونيات والحاسبات والاتصالات على ظهور اتجاهات حديثة في مجال إعداد المعلم وتنميته مهنيًا كنتيجة مباشرة لتفاعل مؤسسات إعداد و تأهيل المعلم مع المتغيرات المعاصرة، إذ ليس من المعقول أن تواجه التحديات التي تفرضها المعطيات الحالية والمستقبلية للعودة ببرامج إعداد المعلمين التي صيغت في الماضي وبالتالي ظهرت الحاجة لإعادة هيكلة برامج إعداد المعلم وتأهيله مهنيًا بالموصفات والمعايير التي تتناسب مع حجم التحديات التي يواجهها نظام التعليم. وقد تركزت المبررات الداعية للاهتمام بالتنمية المهنية للمعلم فيما يلي (10):

1. الثورة المعرفية والتفجر المعرفي في جميع مجالات العلم والمعرفة.

2. الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. تعددية ادوار المعلم وتعدد مسؤولياته في المجال التعليمي.
4. المستجدات المتسارعة في مجال استراتيجيات التدريس والتعليم.
5. التوجه العالمي نحو التقيد بالجودة الشاملة في التعليم.

وانطلاقاً من ضرورة الاهتمام بإعداد المعلم و تنميته مهنيًا فقد كان من الضروري التركيز على التكامل بين إعداد المعلم ينقبل الخدمة و تنميتهم مهنيًا أثنائها. والاهتمام بتحديث برامج إعداد المعلمين قبل الالتحاق بالمهنة وتدريب المعلمين أثناء الخدمة. والاهتمام بتطوير الهيئة التدريسية في كليات التربية. و تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات إعداد المعلم و تحديث طرق التدريس و أساليبه في مؤسسات إعداد المعلم وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات إعداد المعلم والاتجاه نحو تطبيق الرخصة المهنية لمزاولة مهنة التعليم.

التوجه نحو تطبيق الإدارة التربوية الإلكترونية:

منذ أواخر القرن العشرين و مع بدايات القرن الحادي و العشرين، حدثت طفرة هائلة في المجال التكنولوجي على المستوى العالمي، ترتب عليها أنه أصبح من الضروري على جميع المنظمات المجتمعية استخدام أساليب إدارية حديثة تواكب هذا التطور التكنولوجي، وبرز من بين هذه الأساليب ما أصبح يعرف بالإدارة الإلكترونية التي تمكن الكثير من المؤسسات و منها المدارس من معالجة وثائقها وعملياتها بطريقة الكترونية، أدت إلى انحسار المعاملات الورقية، و التخلي عن أساليب الإدارة التقليدية لتحل محلها الإدارة الإلكترونية.

وتركز فلسفة الإدارة الإلكترونية على استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية واحدًا من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري المعاصر، الذي يرى أن الإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا أوراق تسعى إليها المؤسسات العامة والخاصة على مختلف أشططها للوصول إلى الشفافية في التعامل الإداري ورفع كفاءة تقديم الخدمات والتقليل من الإجراءات البيروقراطية (11). وبذلك أصبحت الإدارة الإلكترونية مدخلا مهما يسهم في حل الكثير من مشكلات الإدارة التربوية والمدرسية وفي نفس الوقت تعد استجابة لمتطلبات سرعة الانجاز ودقة المعلومات التي يجب أن تتوفر في الإدارة التربوية. ولعل استجابة الإدارة التربوية للتوجه نحو الإدارة الإلكترونية يرجع إلى عدد من المبررات يمكن أن نذكر منها ما يلي:

التوجه نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات.

ازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات التربوية، وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

الاستجابة لتحقيق التواصل المستمر بين العاملين مع اتساع نطاق العمل وتشعب تخصصاته.

شروط التوظيف التي تشترط على المتقدم للوظائف القيادية فهم التكنولوجيا الحديثة، وتطويعها في حل المشكلات التربوية بفعالية وكيفية التعامل معها.

ثانياً: ملامح الواقع التربوي المصري؛

تشير الأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها مصر في الوقت الراهن إلى أنها تحمل في طياتها تحديات شرسة على المستوى الدولي والمحلي، أما التحديات على المستوى الدولي فهي عديدة ويأتي في مقدمتها تحدى العولمة، وتحدي التخصص وتحدى الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات والتي تفرض على المجتمع ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية في العمل والحياة واستيعاب الانفجار المعرفي. ولعل أخطر انعكاسات هذه التحديات يتمثل في مردودات التقدم التكنولوجي والمعرفي على الهياكل و البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤدي بدورها إلى تغيرات سريعة تفرض مطالبتها على مؤسسات التعليم وتضعها أمام واقع سريع التغير حتى تتمكن من توفير الموارد البشرية القادرة على التصدي للتحديات ومواكبة التغيرات والانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا ومعرفة كيفية التعامل مع مستجدات العصر (12).

أما على المستوى المحلي فيلاحظ أن الواقع المصري بصفة عامة وبعد قيام ثورتين متتاليتين في غضون ثلاث سنوات نتج عنهما أوضاع مجتمعية تمثلت في وجود دولة غير قادرة على تشييد مشروع مجتمعي قائم على التكامل والوفاق، واضح في مكوناته وأهدافه وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والفكرية بصفة عامة، والدولة في هذا السياق لا تمتلك مقومات المشروع الديمقراطي المتكامل العناصر الذي يستند إلى فلسفة واضحة أو رؤى محددة، وقد ترتب على هذا الوضع ضعف النسق الثقافي والأيديولوجي الموجه للمجتمع والمؤطر له فكراً وممارسة، فأصبح يعيش حالة من عدم الانسجام، والتضارب، والتناقض في الغايات والأهداف كما في الوظائف والنتائج، وقد انعكس ذلك كله على الأوضاع التربوية فجاءت انعكاساً صادقاً للأوضاع المجتمعية السائدة بما فيها

من احباطات وما يعترئها من تخبطات بل إننا أيضا تعبر عن أسس وتوجهات فكرية تتسم بحالة من الفوضوية وعدم الوضوح .

ويشير الواقع التربوي إلى أن نظام التعليم في مصر ما زال دون مستوى تحقيق طموحات المجتمع من التربية والتعليم، ولعل ذلك يبدو واضحاً من خلال تحليل بعض الأوضاع التربوية، التي تشير إلى أن هناك العديد من المشكلات التي يعاني منها هذا النظام والتي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

غياب الفلسفة الاجتماعية والتربوية الواضحة:

إن غياب الفلسفة الاجتماعية العامة أو ضعفها يمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعوق صياغة وبناء فلسفة تربوية لأي مجتمع، فالفلسفة التربوية هي صورة من صور فلسفة المجتمع عامة، وهي ليست مجرد مرآة تعكس سلبيا ما يحيط بها فحسب إنما هي تشتبك في حركة جدل وتفاعل مع الظروف المحيطة بها، ومن ثم فإن فلسفة التربية هو منظومة فرعية من نظام أكبر هو الفلسفة الاجتماعية العامة وهذا يعني أن المنظومة التربوية لا تعمل وحدها، إذ لابد أن تعمل في تناغم وتكامل واتساق مع سائر المنظومات المجتمعية الأخرى مما يستوجب حتمية الارتكاز إلى منطلقات مجتمعية عامة مستمدة مما يسمى الفلسفة العامة التي تعبر عن الأهداف الكلية للمجتمع ونهجه العام وتطلعاته المستقبلية. وعليه فإن غياب هذه الفلسفة الاجتماعية العامة أو ضعفها أو ضبايبتها يمثل واحدة من أهم الإشكاليات التي تعوق صياغة وبناء فكر تربوي لأي مجتمع.

»»
هناك تيار المحافظة على الموروث
الفكري الحافل بالنظريات
والاتجاهات التربوية المستمدة
من عصور الازدهار الإسلامي

وفي هذا السياق نجد أن فلسفة التربية التي توجه العمل التربوي في مصر تنقسم بين تيارين يبدو للوهلة الأولى أنهما متضادان وهما: التيار الذي يدعو إلى محاولة تلمس معالم الفكر التربوي من خلال جهود التأصيل الإسلامي في جوانبه النظرية والتطبيقية، والتيار الثاني الذي يتمثل في الفكر الليبرالي الذي يعتمد على النظم المستمدة من التجربة الغربية. وهذا يعني أن السمة المميزة لفلسفة التربية هي التآرجح بين اتجاهين: الاتجاه الأول يمثل دعاء إحياء التراث التربوي أو إعادة اكتشافه من منطلق الأصالة والمحافظة على الموروث الفكري الحافل بالنظريات والاتجاهات التربوية المستمدة من عصور الازدهار الإسلامي بصفة عامة والذي كانت مصر تمثل جزءا مهما وحيويا منه. أما الاتجاه الثاني

فيمثله دعاة المعاصرة والانفتاح على الغرب والذين ينادون بالاستعانة بالكفاءات والخبرات والأدوات الأجنبية من أجل تحقيق المكانة التربوية المنشودة، وأصحاب هذا الموقف يميلون لتقليد الغرب ومحاكاته في تصوراتهم وممارساته التربوية بغرض اللحاق بركب الحضارة العالمية وتربوياتها الحديثة وهؤلاء لا يرون في إحياء التراث التربوي الوسيلة المثلى للانطلاقة النهضوية التي يسعى إليها المجتمع. (13)

والحقيقة أن الآراء والتصورات المنبثقة من هذين الاتجاهين، وإن كانت توظف لتحقيق نفس الغايات والأهداف، إلا أنها تختلف في الأساليب والوسائل، إذ أن النقاش الدائر بين أنصار هذين الموقفين بخصوص التأثير في الواقع التربوي، يزداد حدة يوماً بعد يوم دون أن يلوح في الأفق احتمال التوصل إلى حد أدنى من التفاهم. وأمام هذا الوضع المتردي الذي يفتقر إلى الإجماع حول تحديد رؤية تربوية توافقية، نجد أن فلسفة التربية والأهداف التربوية المستمدة منها والسياسة التربوية الحالية جاءت متذبذبة ومعرضة باستمرار إلى التغيرات المفاجئة والمبادرات العشوائية والإصلاحات الترقيعية (14).

وقد انعكس ذلك على نظام التعليم المصري فرغم كل الجهود والمبادرات في مجال تعميم التعليم وتوسيع قاعدة انتشاره، ورغم كل الإصلاحات والتعديلات في الأهداف والسياسات والخطط، وفي المناهج التعليمية ومحتوياتها وفي استراتيجيات التدريس وأساليبها، إلا أن الواضح هو أن جميع هذه الخطوات والترتيبات تشكو من ثغرات ونواقص عديدة بدت واضحة في ظهور بعض الأعراض السلبية على بنية الإنسان المصري ومقوماته وانعكس ذلك على سلوكياته، فاستمت بالفردية والسطحية في التفكير، وضعف الرغبة في العمل والإنتاج وقلة الانضباط، وانتشار مشاعر اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية، والعشوائية في التخطيط والعمل (15). هذا فضلاً عن أحادية الرؤية في تفسير الأحداث والدوافع الكامنة وراءها، فالسلوك الاجتماعي السائد يتميز بدرجة عالية من الحدية، فالأشياء إما خطأ وإما صواب، والمواقف من هذه الأشياء إما الرفض وإما القبول، مع تجاهل احتمالات التعامل المرن والأخذ بالوسطية. وفي أغلب الأحوال لا مكان لحسن النية والحق في الاجتهاد عندما يكون التعامل مع الآخر من موقف الاختلاف في الرأي والتباين في تقدير الظروف (16) وقد يرجع ذلك كله إلى أن الفكر التربوي الحالي باختلاف مرجعياته ومنطلقاته قد انعكس على الممارسات التربوية المعتمدة في النظام التعليمي والتي جاءت في غالبيتها

« فلسفة التربية والأهداف
التربوية المستمدة منها جاءت
متذبذبة ومعرضة باستمرار إلى
التغيرات المفاجئة والعشوائية

تفضل اجترار المعلومات وخبزها على معالجتها وتنقيتها وتحديثها، وترجح كفة ما هو نظري مجرد على ما هو عملي محسوس، وتغلب الجدل العقلي على التفكير المنهجي و تستهوي التقليد والمحاكاة على التجديد والابتكار(17).

ولقد اشارت العديد من الدراسات (18) إلى أن غالبية مشكلات بناء الإنسان المصري، إنما مردها إلى غياب فلسفة واضحة يمكن الاسترشاد بها في رسم السياسات التربوية، ووضع الخطط لمواجهة سلبيات تعليم الإنسان المصري والحد منها. وقد ترتب على ذلك العديد من المشكلات التربوية مثل: فقدان التوازن بين الكم والكيف، والاختلال بين الحاجات والإمكانيات، وبين تربية الأسوياء والمعاقين، وبين النظرية والتطبيق، وغيرها من المشكلات، وهذا يشير إلى أن معظم الممارسات التربوية الموجهة لبناء الإنسان المصري، إنما تفتقر إلى الاستناد إلى فلسفة تربوية معاصرة واضحة المعالم ومحددة الأسس، تعبر عن أهداف المجتمع وقيمه واتجاهاته وحاجات أفرادها، وغالباً ما تعتمد تلك الممارسات على الاجتهادات الفردية غير المخططة علمياً في مجال بناء الإنسان المصري وتربيته. (19) فجاء الإنسان الذي تعده التربية الحالية اغترابياً سلبياً لا يمتلك القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها روح العصر بسبب غياب المرجعية الفكرية والاجتماعية التكاملية التي يفترض أن تكون مؤطرة وموجهة للنظام التربوي.

قصور المناهج التعليمية عن مواكبة مستجدات العصر:

إذا كان إكساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع، وتنمية الذات والقدرات الشخصية هي غايات رئيسية لا بد أن تفي بها التربية في كل عصر من العصور، فإن عصر المعلومات قد أضاف بعداً تربوياً رابعاً ألا وهو ضرورة إعداد الإنسان لمواجهة مطالب الحياة في ظل عصر المعلوماتية، ولعل ذلك يأتي انطلاقةً من إن الارتباط بين المعلومات التي يستقيها الإنسان ومكونات الحياة نفسها يمثل الطريق الطبيعي والمدخل الحقيقي لاستيعاب المعرفة والتفاعل معها والتأثر بها، مما يعطى الحياة حيويتها وديناميكيته وتأثيرها القوي لدى الإنسان وتفاعله معها(20).

ولكن بالرغم من كل ذلك فإن المناهج التربوية الحالية ما تزال تقليدية في محتوياتها ومضامينها، صلبة في أساليبها وطرقها، ورافضة لمنطق التجديد والتحديث. فبالإضافة إلى كونها يغلب عليها الطابع النظري الأكاديمي والتلقين المعرفي على حساب الجانب التطبيقي المهاري، فهي تفتقر إلى الاتساق بين محتوياتها وأهدافها وبين قدرات التلاميذ ومهاراتهم وميولهم وواقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته. وأكثر من هذا فهي مبنية على

ترجيح كفة التعليم الكمي على كفة التعليم النوعي وبعتماد منطق السيطرة والامثال على حساب منطق الحرية والمبادرة وهكذا يلاحظ أن كل ما تعبر عنه هذه المناهج بفعل نزعتها الماضية وتركيزها على كل ما هو خالد في التراث، لا تبدو على ما هي عليه الآن مستعدة لمواكبة معطيات العصر. فهي على عكس المبادئ التي تدعيها، وخاصة مبادئ الديمقراطية والعقلانية والحدثة والحرية، نجدها تسهم في بزوغ وانتشار مظاهر التعصب الفردي والجماعية، وكل ما يرافقها من سلوكيات وتصرفات عدوانية تحركها الغرائز والانفعالات والأيدولوجيات أكثر مما يحكمها العقل والواقع والتفكير العلمي (21)، فلقد وظفت المناهج التربوية توظيفاً أيدولوجياً، وما زالت تلعب دوراً طبقياً يعزز اتجاهات التسلط، والإكراه، والانتقائية إلى حد كبير، فهي بمحتوياتها، وآليات تدريسها تعمل بصورة واعية شعورية أو لا شعورية على تعزيز قيم التسلط، والتميز، والإكراه، والاصطفاء وتعطل بصورة عامة اتجاهات العمل الحر والإبداع والنزعة العقلية وتحقيق التكامل في الشخصية الإنسانية (22) هذا إلى جانب قصور المناهج الحالية عن إعداد الأفراد للتعامل مع معطيات العصر و مستجداته بوعي وبتفكير، فلقد حدثت تطورات عديدة في مختلف مجالات الحياة في السنوات الأخيرة تستلزم إعادة النظر في المناهج الحالية وتطويرها لمواكبة هذه التطورات بما يتناسب مع التقدم العلمي والتحول الاجتماعي والاقتصادية والتغيرات العالمية وتلبيتها لمطالب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع (23)

غياب الرؤية المستقبلية في اعداد المعلم وتنميته مهنيًا:

يمثل التفكير في المستقبل أحد النوازع الإنسانية على مر العصور، غير أن أهمية هذا التفكير بدأت تزداد مع سرعة التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الحالي في مختلف المجالات. ولقد شاع في الآونة الأخير حوار واسع لإصلاح النظم التعليمية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ولأنه لا يمكن الحديث عن إصلاح التعليم بمعزل عن إصلاح المعلم وأحواله، فقد حظي معلم المستقبل بمساحة كبيرة من هذا الحوار باعتباره أحد المكونات الأساسية لمنظومة المستقبل، ولكن بالرغم من ذلك فما زال اعداد المعلمين بمصر يمثل إحدى وجوه الأزمة التربوية الراهنة حيث برامج الإعداد مصممة على أساس الماضي والمعلمون مطالبون بالتعامل مع المستقبل وإعداد الطلاب لمواجهة تحديات هذا المستقبل وهنا تبرز مفارقة التضارب بين الماضي الذي تقوم عليه برامج اعداد المعلمين وبين المستقبل الذي سيتعاملون معه.

ويشير الواقع التربوي إلى أن هناك تحديات عدة تفرض نفسها على قضية تطوير

برامج إعداد المعلم وتمميته مهنياً، لمواجهة تحديات مستقبل الاشتغال بمهنة التعليم وهذه التحديات تتمثل في:

تحديات خارجية: تأتي من خارج نظام التعليم مثل تحديات التكنولوجيا والمعلوماتية، وتحديات العولمة والديمقراطية، والتحديات الاجتماعية والسكانية والبيئية والاقتصادية.

تحديات داخلية: تأتي من داخل نظام التعليم كالأنماط الجديدة للتعليم، والطبقية الأكاديمية وما يرتبط بها من تراخيص مزاوله مهنة التعليم، وانتشار العنف داخل المدارس، وضغوط العمل.

تحديات التوتر بين التعليم والأنظمة المحيطة سواء كانت اقتصادية ” كهيمنة القيم الاقتصادية وقيم الجودة والاعتماد، وربط التعليم بسوق العمل وربط الأجر بالأداء والمحاسبية (24) أو اجتماعية (كضغوط الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، وضغوط الشراكة المجتمعية في التعليم)

وعلى ضوء هذه التحديات يصبح هناك حاجة ماسة لإعادة هيكلة برامج إعداد المعلم وكذا برامج التنمية المهنية المستدامة لتتلاءم مع المواصفات والمعايير اللازمة لإعداد وتنمية المعلم.

تقليدية الإدارة التربوية وعدم مواكبتها للتطور العلمي والتكنولوجي.

لقد أصبحت تقنية المعلومات الإدارية عنصراً أساسياً ومهماً في المؤسسات بمختلف أنواعها لكونها أداة مهمة في إنجاز الأعمال بشكل كفاء ودقيق وسريع، وكذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الثورة المعلوماتية في الوقت الحاضر، وأصبح من الضرورة بمكان استخدام هذه التقنيات الحديثة لضمان استمرار هذه المؤسسات في أداء أعمالها بكفاءة عالية خاصة مع ازدياد التنافسية وزيادة الوعي بأهمية الجودة في المخرجات والسرعة في إنجاز الأعمال، وهذا ما يستدعي تغيير المفاهيم السائدة في الإدارة التقليدية بالتعليم. ولكن بالرغم من ذلك فإن الواقع الفعلي لمستوى إدارة التعليم في مصر يشير إلى وجود عدد من جوانب الضعف والقصور والمشكلات التي تتعلق بإدارة التعليم، ويبدو ذلك واضحاً في محدودية أدوارها، وعدم التوازن بين المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة للقيادات الإدارية، وغلبة النمط المركزي على أداء العمل الإداري. وتقليدية العمل الإداري وعدم مواكبته للتطور العلمي والتكنولوجي العالمي على صعيد جمع ومعالجة المعلومات وتصريف المعاملات الإدارية.

وبالرغم مما تبذله الدولة من جهود في مجال الأخذ بتكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية والإدارية داخل مؤسسات التعليم، إلا أن هذه الجهود ما زالت دون المستوى المطلوب، والمعوقات مازالت كثيرة، منها ما يتعلق بالتمويل والإمكانات المادية، ومنها ما يتعلق باللوائح والتشريعات التي تحد من الإسراع في الأخذ بالتكنولوجيا في الإدارة، ومنها ما يتعلق بمدى وعي القائمين على أمر التعليم والعاملين فيه بمدى أهمية الأخذ بالتكنولوجيا في إدارة التعليم، كما أن المناخ الإداري السائد داخل المؤسسات التربوية لا يشجع على الابتكار، نظراً لتمسك القيادات الإدارية بالأساليب التقليدية خوفاً على أماكنها الوظيفية، هذا إلى جانب أن واقع اتخاذ القرار في إدارة التعليم ما زال يتسم بالمركزية الشديدة، فالأجهزة الإدارية العليا لها السلطة العليا، لأنها تضع بمفردها القرارات واللوائح وقواعد العمل، أما الأجهزة الإدارية التابعة، فليس عليها إلا التنفيذ، حيث لا يمكنها اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات أو مبادرات في مجال إدارة التعليم إلا بعد الرجوع للإدارة العليا بالوزارة. وقد يرجع ذلك إلى هرمية الهيكل التنظيمي الذي يؤكد على أن خط السلطة يأتي من أعلى إلى أسفل، وضعف المشاركة الفعالة من المتأثرين بهذه القرارات، مما يمثل عائقاً نحو تطوير إدارة التعليم العام في مصر.

انخفاض مستوى التمويل والانفاق على التعليم:

أصبحت أزمة تمويل التعليم من الهموم المشتركة للكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد تزايدت القيود على ميزانيات التعليم باستمرار بسبب التزايد في عجز الموازنة، وانخفضت بالتالي نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي، كما زادت حدة أزمة التمويل عندما أصبح العائد المادي للتعليم العالي على وجه الخصوص لا يمثل إلا نسبة ضئيلة مما يستثمر فيه بسبب توجه الطلبة نحو تخصصات تقليدية وابتعادهم عن التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

والتعليم باعتباره استثماراً في رأس المال البشري له عائد إيجابي ملموس ليس على الدخل الفردي أو على المستوى الاقتصادي فحسب و لكن على الدخل القومي أيضاً و على المستوى الاجتماعي و السياسي و التنموي بصفة عامة، و رغم الاعتراف الواسع بأهمية التعليم، إلا أن قضية التمويل تظل أحد القضايا الحاكمة في قدرته على تحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية مثل مصر التي تعاني بصفة عامة من محدودية الموارد و عجز الموازنة، و تسعى في الوقت ذاته إلى توفير خدمة تعليمية متميزة و عالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في مراحل التعليم المختلفة. ويشير التحليل الكمي لواقع التعليم بمصر الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع

لمجلس الوزراء في مارس 2013 لما يلي (25):

نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي من اجمالي الموازنة العامة للدولة في 2012 /2013 بلغ 0.9 %.

عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي بلغ 2.1 مليون طالب في 2012 /2013. منهم 51% مقيدين بالجامعات الحكومية، و49% مقيدين بالتعليم العالي الخاص.

نسبة الانفاق على التعليم قبل الجامعي من اجمالي الموازنة العامة للدولة يصل إلى 2.7% في 2012 /2013.

عدد التلاميذ المقيدين في المدارس قبل التعليم الجامعي في 2012 / 2013، بلغ 18.3 مليون تلميذ بمتوسط كثافة وصل إلى 45 تلميذ لكل فصل.

نسبة التلاميذ المقيدين بالمدارس الحكومية بلغ 91% مقابل 9% بالمدارس الخاصة.

• >>
مؤسسات التعليم الحكومي تقدم خدمات تعليمية أقل جودة من نظيرتها المقدمة في المؤسسات الخاصة

96.9% نسبة القيد (الاستيعاب) بالمدارس الابتدائية و93% نسبة القيد في المدارس الاعدادية و30% نسبة القيد بالثانوي العام و18% نسبة القيد بالتعليم الثانوي الصناعي و17% نسبة القيد بالتعليم الثانوي التجاري وفقاً لإحصائيات 2012 / 2013.

اجمالي عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين عام 2013 /2014 بلغ 2100 مدرسة تضم 2.187.227 تلميذاً (26)

و يلاحظ من القراءة السريعة لهذه الاحصاءات أن مؤسسات التعليم الحكومية ما زالت تستحوذ على ما لا يقل عن 80% من جملة الطلبة المقيدين في منظومة التعليم في مصر بشقيها الجامعي و قبل الجامعي . ويعني ذلك أن الإنفاق العام الحكومي مازال هو المصدر الأساسي لتمويل التعليم في مصر حتى الآن. وتدني مستوى الإنفاق على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة. وأن مصر حققت معدلات كبيرة في الاستيعاب في التعليم، إلا أن هذا لم يتواكب مع توفير التمويل اللازم للمحافظة على خدمة تعليمية ذات جودة مرتفعة و هو ما أدى إلى تدهور نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطالب في مصر و عدم ملامته ليس فقط لاحتياجات سوق العمل بل و لمتطلبات التنمية

بمعناها الواسع. ومن مؤشرات عدم كفاية التمويل وجود 2100 من المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، إلى جانب ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول.

ومن الحقائق الهامة التي يجب الانتباه إليها عند الحديث عن بُعد الإنفاق العام على التعليم، أن مؤسسات التعليم الحكومي تقدم خدمات تعليمية أقل جودة من نظيرتها المقدمة في مؤسسات التعليم الخاصة، و من ثم فإن الطلبة المقيدون في هذه المؤسسات الحكومية والذين غالبا ما ينتمون للشرائح الأفقر من السكان يحصلون على تعليم أقل جودة و يكتسبون مهارات لا تتناسب عادة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل التنافسي، و هو ما يجعلهم أكثر عرضة لخطر البطالة و يجعل العائد الاقتصادي الذي يحصلون عليه نتيجة التعليم أقل من نظرائهم من خريجي التعليم الخاص في شكل أجور أعلى وظروف عمل أفضل(27).

ثالثاً: ملامح رؤية تربوية لتحسين الواقع التربوي:

اتضح من خلال تحليل الواقع التربوي أن النظام التربوي المصري يعاني من كثير من المشكلات التي ترجع في معظمها إلى تعارض وتباين تيارات الفكر التربوي المطروحة على الساحة المصرية والتي تتناحر من أجل التأثير في الواقع التربوي ولذلك فإن التغلب على هذه المشكلات والخروج من تلك الأزمات يتطلبان الوفاق حول الفكر التربوي الذي يوجه حركة التربية في المجتمع والذي ينبغي أن يوجه المجتمع لامتلاك مقومات التربية التي تتفاعل مع محيطها الإنساني المحلي دون أن تعزل عما هو سائد في العالم من حولها، أو أن تفقد في الوقت ذاته خصائصها الذاتية. فالتربية التي نحن بحاجة إليها هي التربية المراعية للمزاوجة بين ما هو ذاتي محلي وما هو إنساني عالمي، فمعطيات العصر التكنولوجية والمعرفية لم تعد تسمح لأي نظام تربوي بالتفوق أو الانفلاق على ذاته لأنه حتى وإن أراد ذلك فإن تحديات العصر ومستجداته المعرفية والتكنولوجية ستخضعه لمنطق الانفتاح التربوي. ولذلك ستحاول الورقة الحالية أن تقدم بعض الرؤى التي من الممكن أن تسهم في تحسين الأوضاع التربوية المصرية انطلاقاً من اتجاهات الفكر التربوي المعاصر التي تم الإشارة إليها من قبل وتتمثل هذه الرؤية فيما يلي:

أولاً: في مجال فلسفة التربية:

اتضح من خلال تحليل الواقع التربوي أنه بحاجة إلى فلسفة تربوية جديدة تقود التغيير التربوي الشامل انطلاقاً من معرفة الواقع وفحصه وتحليله ونقده، ثم الانطلاق بعد ذلك لرسم غايات وأهداف ممكنة التحقيق لا تلقى مقاومة من المجتمع لأنها منبثقة

منه ومعبرة عما يصبو إليه من تطلعات، ويمكن لهذه الفلسفة أن تلقى الترحيب من الظهير المجتمعي حين تجيب عن تساؤلات المجتمع المستقبلية و مخاوفه من مؤثرات العولمة و إشكالياتها المتواترة ومن ثم تكون فلسفة التربية المرجوة عامل تجديد فعلي لكل من التربية والمجتمع، ولذلك فلا بد للتربية أن تستعين بفلسفة واضحة يفترض فيها ألا تكون ثابتة أو نهائية، حيث يجب أن تتسم بالمرونة والقابلية للتجديد ولا سيما في هذا العصر الذي يشهد تغيرات متلاحقة وتدفعات معرفية على كافة الأصعدة .

إن فلسفة التربية المرجوة ينبغي أن تكون « واقعية » و « مستقبلية » في آن واحد، تكون واقعية حين تتطرق من السياق الاجتماعي القائم بمختلف موروثاته وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية ومشكلاته الملحة، وتكون مستقبلية حين تتخذ من هذا التحليل منطلقاً لاستشراف مستقبلها وصورة النظام التربوي المرجو في ضوء البعدين (الواقع) و (المتوقع)، والفلسفة التربوية حين تمتلك هاتين الخاصيتين يصبح بمقدورها دفع العمل التربوي كله - أهدافاً، ومناهج، وتنظيمات، وطرائق، وإدارة وتقنيات .. وغيرها، لمواجهة تحديات العصر والتفاعل معها برؤية ومنهجية متبصرة، وليس باجتهادات شخصية، أو باستجابات سلبية أو بتحجر فكري و تنظيمي (28).

وعلى ضوء ذلك يصبح النظام التربوي المصري بحاجة إلى بناء فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الأهداف والمعالم، عليها تُبنى السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية، المتعلقة إما بالتجديد أو التطوير أو الإصلاح الشمولي لأنساق التربية. وتقتضي نجاعة هذه الفلسفة صياغة مفهوم متكامل للإنسان/ المواطن ولأهداف تربيته وتأهيله للاندماج في محيطه الوطني والعالمي، وللتكيف مع مختلف المعطيات المتجددة لعصر سريع التغير والتحول، وهو عصر يشكل الآن ما يمكن تسميته «نهاية التربية» بتوجهاتها وغاياتها وأدوارها الكلاسيكية، ويستلزم إعادة بنائها على أسس وأهداف وتوجهات جديدة منافية للانغلاق الثقافي أو القيمي أو المعتقدي أو الحضاري، مكرسة للانفتاح على التغير والتجدد والتنوع والاختلاف المتعدد الأنماط والأطر المرجعية المتباينة، وذلك لتصبح « تربية للتغير السوسيوحضاري والمعرفي والمهاري، وللتطور والتقدم، وللمستقبل بشكل عام(29) .

ثانياً: في مجال المناهج وطرق التعليم؛

اتضح من خلال تحليل الواقع التربوي أن المناهج الحالية تركز على الحفظ والاستظهار، وتتسم بالبعد عن احتياجات العصر والافتقار إلى تنمية الفكر النقدي والعلمي المتجدد، إلى جانب انشغال هذه المناهج بتقديم المعرفة المجزأة، ولكي تتوافق هذه المناهج مع توجهات

الفكر التربوي المعاصر، ولكي تكون قادرة على بناء وتربية الإنسان القادر على التعايش في ظل التحولات المجتمعية العالمية منها والمحلية فإنها يجب أن تسعى لتحقيق ما يلي:

تحديث مناهج التعليم وتطويرها باتجاه فتح مضامينها على ثقافة حقوق الإنسان، وتكريس قيم التسامح، والمشاركة، واحترام الآخر، ونبذ العنف، والاعتراف بالحقوق في التنوع والاختلاف، وإعلاء روح الجماعية والمصلحة العامة بدلاً من الأنانية والتطرف والانغلاق.

المراجعة النقدية الشاملة لمضامين مناهج التعليم وفق المرجعية الفكرية الناقدة، وذلك بغرض تجديدها وتحديثها وجعلها أكثر وظيفية مما هي عليه الآن. ومستهدفة لإقامة توازن عقلائي ومعقول بين الكم والكيف، وبين المنحى المعرفي والمنحى المهاري، وبين ما ينبغي أن يظل مرتبطاً بالواقع المحلي والوطني والقومي من جهة، وبين ما ينمي القدرة على التفاعل مع المتغيرات المعرفية والقيمية للنظام العالمي القائم من جهة أخرى مما يساهم في الاندماج التفاعلي مع المحيط المحلي والعالمي.

تركيز المناهج الدراسية على تدريب الطلاب على تطبيق منهج النقد المجتمعي الذي يعتمد على الدقة والموضوعية، وتنمية مفاهيم ومهارات النقد المعرفي والعلمي لدى الطلاب، وهذا من شأنه أن ينعت هذه المناهج بالديناميكية والحركة والتغيير.

تركيز المناهج الدراسية على تدريب الطلاب على تطبيق منهج النقد المجتمعي الذي يعتمد على الدقة والموضوعية

تضمين المناهج الدراسية لمحتويات تعليمية تدعو إلى إعادة الإنتاج المجتمعي، وتقديم ثقافة واعية بمشكلات المجتمع، بغية تكوين إنسان لديه وعي اجتماعي وقادر على المشاركة الإيجابية في حل مشكلات مجتمعه.

مراعاة الاهتمام بمكون المستقبل في المناهج الدراسية، خاصة بعد أن أوضحت المناهج الدراسية بوضعها الحالي لا تصلح لمجتمع تتعاظم فيه التطورات والتغيرات المتلاحقة بصورة غير مسبوقة، كما تتسارع فيه الأحداث على نحو لم يكن موجوداً من قبل.

تصميم المناهج بطريقة تركز على فلسفة التعلم الذاتي، والتي تعين المتعلم على الاهتمام بدوره الفعّال وبمشاركته المباشرة في التعليم، وتغير دوره من متلق سلبي إلى مشارك فعال وباحث عن المعرفة، وناقد لها بل ومقوم لنتائج جهده وتحصيله.

التنوع في طرق واستراتيجيات التعليم لتمكين المتعلم من ممارسة التفكير النقدي،

وذلك من خلال أنشطة تعليمية مختلفة تعتمد على العصف الذهني والتعلم النشط ولعب الأدوار والتعليم التعاوني، لمساعدة الفرد المتعلم على تنمية قدرته على التعبير وإبداء الرأي والتحاور مع الآخرين، وإعمال العقل وتنمية خياله العلمي، وتنمية قدرته على الاكتشاف.

إعادة النظر في تصميم مناهج التعليم الفني و المهني لتتناسب احتياجات العمل، وإكساب المتعلمين المهارات اللازمة لمزاولة المهنة من خلال الارتباط بعالم العمل الحقيقي. وبما يتيح فرص حقيقية للطلبة للعمل المنتج وتواصلهم مع مواقع الإنتاج بما يؤدي إلى دمج الخبرة التدريسية بالخبرة التطبيقية في مواقع العمل والإنتاج.

وإجمالاً فإن المناهج الدراسية واستراتيجيات التعليم والتعلم يجب أن تصاغ بطريقة تركز على التعلم الذاتي وترفض أساليب التلقين والحفظ والاستظهار، والتركيز على إكساب مهارات النقد البناء، والتنوع في الأساليب التي تنمي التفكير العلمي لدى الفرد المتعلم، لتعينه على التفكير الإبداعي .

ثالثاً: في مجال إعداد المعلم وتدريبه :

تؤكد الاتجاهات المعاصرة في التربية على تجدد أدوار المعلم و أهميته المتزايدة في العملية التعليمية، حيث يتحول من مجرد ملقن إلى مرشد لمصادر المعرفة، ومنسق لعمليات التعلم، ومصحح لأخطاء المتعلم، ومقوم لنتائج التعلم، وهذه الأدوار تستلزم معلماً من طراز جديد، ومُعد إعداداً ملائماً للأهداف المحدثة، ومدرّب تدريباً مستمراً على المستجدات التربوية المتطورة. وذلك بما يمكنه من أن ينظم بيئة التعلم، ليدفع التلاميذ إلى التفكير في نشاطاتهم التعليمية، ويعودهم على التفاعل فيما بينهم داخل حجرة الدراسة بل والتفاعل مع البيئة التي تحيط بالمدرسة وفهمها فهماً جيداً بكل مكوناتها ومعطياتها. ولعل ذلك يتطلب إعادة النظر في وضعية إعداد المعلم الحالية بما يسمح بالآتي:

إعادة النظر في دور المعلم للانتقال به من دوره التقليدي إلى معلم نقدي يرتبط بمشروع وطني وإنساني للتغيير في المجتمع. فالمعلم وفقاً للتربية الليبرالية أصبح ضمن منظور تمهين التعليم مجرد فاعل مهني متخصص في مجال المهارة التعليمية التي يتقنها دون غيرها.

التأكيد على دور المعلم المتطور الفيلسوف الذي يحمل رسالة ورؤية فلسفية نقدية للعالم بما ينطوي عليه من تفاعلات كونية بالغة الأهمية والخطورة. وفي هذا السياق

ينبه (جيرو) على أهمية بناء المعلم النقدي المسلح بثقافة الرغبة في تغيير المجتمع إلى الأفضل. ويجب أن يتجلى ذلك في قاعات الصف وفي الممارسة التربوية اليومية حيث يمكن للمعلم الناقد أن يرسخ في نفوس طلابه القيم النقدية والممارسات الديمقراطية في الحياة المدرسية اليومية(30).

إدراك المعلم أنه يعيش في عالم له حقائقه ومنجزاته الطبيعية وله أساليب فكرية وتجريبية متنوعة وله منابع فكرية متباينة، ومن ثم يجب على المعلم توسيع أفق التلاميذ من خلال النقد البناء والتشجيع عليه، وتزويدهم بمهارات النقد والتحليل، وتشجيعهم على تقبل تغيرات الحضارة العلمية والتكنولوجية المعاصرة والتعامل معها بعقلية علمية ناقدة

ينبغي إعداد المعلم وتدريبه في إطار التغير الجذري الذي يجب أن يتم في بنية التعليم ومناهجه وطرائقه، وفي أهدافه الأساسية، ولاسيما فيما يتصل بتمرس المعلم بأساليب التعلم الذاتي، وبالتعليم عن طريق فريق من المعلمين، وبأساليب التعاون مع الآباء ومع المجتمع المحلي، وتدريبه على الوسائل الجديدة في تقويم الطلاب.



**ينبغي إعداد المعلم وتدريبه
في إطار التغير الجذري الذي
يجب أن يتم في بنية التعليم
ومناهجه وطرائقه**

تمكين المعلم من القدرة على توجيه طلابه إلى ممارسة التفكير النقدي الحر والبحث في الدلائل والبراهين، والاتجاه للحلول الجديدة والمبتكرة للمشكلات التي تواجههم بناء على فكر عقلاني ناقد، كما ينبغي أن يشجع المعلم الطالب على اتخاذ قراره بعد التفكير في النتائج التي قد تترتب على هذا القرار، والوصول بالطلاب إلى القدرة على بناء صور ذهنية نقدية عن المشكلات التي تواجههم أو تلك التي تطرح عليهم، وهذا يحتاج من المعلم أن يطور من أساليبه وطرقه في التدريس.

التأكيد في برامج إعداد وتأهيل المعلمين على أن أفكار التلاميذ هي نتاج للمجتمع الذي يعيشون فيه وأن منظومة التعليم هي جزء من منظومة المجتمع ككل وبالتالي لا بد من مساعدة المتعلم على فهم كل ما يحيط بالمجتمع المدرسي وكيفية التعامل مع هذا المحيط بصراعاته وتحدياته وتباين مرجعياته. كما ينبغي أن يدرك المعلم أن التعليم جزء من عملية التغيير الاجتماعي نفسها.

على المعلم أن يدرك أن مهمة التربية هي مساعدة المتعلمين على تفهم أفضل لثقافة مجتمعاتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر، وأن ذلك يجب أن يتم في نطاق فهم المجتمع

العالمى وإيجابية التعامل مع الثقافة العالمية من منطلق الوعي بها في ضوء المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع.

رابعاً: في مجال الإدارة التربوية:

لقد أصبح مفهوم السلطة والإدارة في الفكر الإداري المعاصر يختلف عما كان عليه، فقد أصبحت الإدارة تعني التعاون والمشاركة مع أفراد العمل بدلا من التسلط وفرض العقوبات عليهم، وفي ظل التقدم التكنولوجي وتزايد المعرفة أصبحت هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم جديدة في إدارة المعلومات والبيانات من خلال (الإدارة الإلكترونية) التي تعني التحول من النموذج التقليدي الإداري إلى نموذج يستند إلى أجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت والمعرفة الافتراضية. وترتب على ذلك ضرورة إجراء تغيير استراتيجي في مكونات وأنشطة أعمال المنظمة، ونقل الارتباطات المادية التقليدية للمنظمة إلى وصلات رقمية تعمل على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (31)

وفي ضوء تحليل واقع الإدارة التربوية في المجتمع المصري اتضح أنها تعاني من كثير من المعوقات التي تحد من قدرتها على المساهمة في حل المشكلات الإدارية والتمسك بالمركزية في اتخاذ القرارات وببطء انتقال المعلومات، وغيرها من المشكلات التي تعاني منها الإدارة التربوية في مصر ولتحقيق نقلة نوعية في مجال الإدارة التربوية يصبح من الضروري الأخذ بالإدارة الإلكترونية تمشياً مع متطلبات العصر ورغبة في تحسين الأداء الإداري في المنظومة التربوية و شيوع العدل بين الأفراد، ولتحقيق الانتقال الآمن إلى الإدارة الإلكترونية يجب العمل بما يلي:

نشر الثقافة الإلكترونية بين العاملين بمؤسسات التعليم للتغلب على تخوفهم من تأثير التقنية الحديثة على مصالحهم، وما قد يترتب عليه من تقليص العمالة وانخفاض الحوافز، والتشديد الرقابي.

الاهتمام بتدريب العناصر البشرية التي تتولى التحول نحو الإدارة الإلكترونية باعتبار أن ذلك يعد مدخلا مهما من مداخل تطوير القوى البشرية من ناحية، ومحاولة الوفاء بمتطلبات تحقيق الإدارة الإلكترونية من ناحية ثانية، فالإدارة الإلكترونية تتطلب مهارات خاصة في التعامل مع الحاسب، وطرق إدخال البيانات واسترجاعها، وحفظها ونقلها، وأرشفتها، أو التعامل مع برامج وأساليب حماية البيانات ومتابعتها، وطرق تنفيذ الرقابة الإلكترونية.

الاهتمام بإنشاء البنية التحتية اللازمة للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية، إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن توفير أجهزة الكمبيوتر وشبكة حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة و بين المؤسسات و المواطن من جهة أخرى.

وضع التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

والى جانب العمل على الأخذ بالإدارة التربوية الإلكترونية يجب مراعاة ما يلي:

تتمية وعي القيادات الإدارية التربوية بأن الأوضاع الحالية التي فرضت نفسها على المجتمع المصري تتطلب بناء فكر ديمقراطي أصيل يبدأ من المدرسة، وأن إدارة المؤسسات التعليمية لها دور بارز في بناء هذا الفكر من خلال عملها بطريقة عادلة وديمقراطية مع جميع عناصر العملية التعليمية.

تدريب أعضاء الجهاز الإداري بالمؤسسات التعليمية المختلفة على تنمية مهارات التفكير النقدي، بحيث يتمكنوا من استخدامه في أسلوب عملهم، بما يساعد في انتظام العمل المدرسي وتحسين ادائهم.

توعية القيادات الإدارية التربوية بأن مبادئ الديمقراطية والشورى والحرية والعدل والمساواة وتقبل الآخر لا يقتصر تطبيقها على المجال السياسي فحسب، وإنما يتسع تطبيقها ليشمل كافة قطاعات المجتمع بما فيها المجال التربوي. مع الاهتمام ببناء مناخ ديمقراطي داخل مؤسسات التعليم يقوم على تشجيع التعاون بدلا من الصراع بين أفراد العمل المدرسي.

ضرورة تركيز القيادات الإدارية على أن مؤسسات التعليم (المدرسة، والجامعة) حيز إنساني يمارس من خلالهما عملاً اجتماعياً تربوياً يعكس كل أبعاد المجتمع المصري وقضاياه الحاضرة والمستقبلية، ومن ثم فعليهم تطبيق المبادئ الاجتماعية الأكثر انسجاماً وأكثر دينامية وأكثر ارتباطاً بطبيعة المجتمع.

خامساً: في مجال تمويل التعليم:

اتضح من تحليل واقع تمويل التعليم و الانفاق عليه تدني مستوى التمويل الحكومي

للتعليم، في الوقت الذي يتزايد فيه الإقبال على التعليم، كما اتضح أيضاً أن الغالبية العظمى من الطلاب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة يتركزون في مؤسسات التعليم الحكومي مما يزيد من أعباء الحكومة في الإنفاق على التعليم في الوقت الذي تعاني فيه من عجز واضح في الموازنة العامة للدولة. وللتغلب على هذه الإشكاليات تقترح الورقة ما يلي:

ضرورة تعزيز الشراكة بين الجمعيات الأهلية وبين الحكومات في مجال الإنفاق على التعليم، فالحكومة ملتزمة بتوفير التعليم للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة، فهناك حاجة ماسة إلى جهود أهلية تقف جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية للعمل على الارتقاء بمستوي التعليم، الأمر الذي يتطلب مشاركة فاعلة من قبل الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات تعليمية ذات مستوى عال، وبتكلفة اقتصادية مقبولة.

أن نجاح مشروع الشراكة المجتمعية يرتكز على توفير مناخ تسود فيه الثقة بين أطراف الشراكة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، وكافة العاملين في مجال التربية، ويتطلب توفير هذا المناخ والمحافظة عليه وضع معايير تبين بوضوح صلاحيات وأدوار كل طرف من الأطراف بالنظر إلى الاستقلالية والمسئولية والمشاركة. وبالضرورة تأتي أدوار الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في المجتمع في مقدمة هذه الأدوار الفعالة لكي تأتي الشراكة المجتمعية بشمارها المرجوة.

»»
نجاح مشروع الشراكة المجتمعية
يرتكز على توفير مناخ تسود
فيه الثقة بين أطراف الشراكة
على جميع المستويات

تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة العملية. وهنا يجب الاستفادة من التسهيلات المادية المقدمة من الدولة لإقامة مناطق استثمارية مملوكة لوزارة التربية والتعليم، أسوة بمدينة الإنتاج الإعلامي المملوكة لوزارة الإعلام، وتكون أولويات مهامها طبع الكتب المدرسية ونشرها، إلى جانب طبع وإنتاج الأدوات الكتابية، وصناعة الوسائل التكنولوجية التي تحتاجها العملية التعليمية.

تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية، وهناك العديد من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة بالتعاون مع التنظيمات الاجتماعية والمهنية متجراً صغيراً، أو مركزاً للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز

والتفصيل والخيطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية.

التفكير في بناء محلات حول أسوار المدارس والجامعات وعرضها للإيجار المشروط بمقابل مالي يسخر لتطوير البيئة التعليمية، وتخصص هذه الأبنية لبيع السلع الخاصة بالطلاب مثل الكتب والأدوات الكتابية والملابس والحاسبات الآلية وغيرها مما يهم الطلاب ويلبي احتياجاتهم اليومية.

تفعيل دور الوقف في مجال التعليم، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع عن الحاجة إليه وأنه ضرورة ملحة في سبيل تحقيق المنافع والخدمات العامة، وأنه لا يقتصر على بناء المساجد فحسب، وإنما هناك العديد من أولويات العمل الوقفي التي يحتاج إليها المجتمع مثل إنشاء المدارس والمعاهد، مما يؤدي إلى تفعيل دور الوقف الثقافي والعلمي لديهم، ولتحقيق هذا الوعي لابد من الإكثار من الندوات والمؤتمرات والاستفادة من وسائل الإعلام في ذلك، وإعداد الكتب والنشرات وتوزيعها على نطاق واسع في المجتمع، وأن تتولى الجمعيات الأهلية نشر هذا الوعي بين أعضائها وأفراد المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها من أجل إحياء مفاهيم الوقف ودورها في تمويل التعليم .

تشجيع البنوك والمؤسسات المصرفية على تمويل التعليم، من خلال إصدار سندات للاستثمار في التعليم على غرار سندات قناة السويس الجديدة، وتشجيع الاكتتاب في المشروعات التعليمية، وإنشاء مصرف قومي يتولى تلقي أموال الزكاة التي يتم توجيهها إلى تمويل التعليم. وإنشاء صندوق استثماري خاص لدعم وتمويل التعليم.

التفكير في استحداث نمط ثالث في التعليم بجانب النمطين المتعارف عليهما حتى الآن وهما التعليم الحكومي والخاص، هذا النمط الثالث في التعليم يقوم على الشراكة بين القطاع الخاص والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والحكومة من خلال تملك أسهم محددة في هذا النظام التعليمي. هذا النمط من التعليم ليس حكومياً خالصاً، وليس استثماراً خالصاً، إنما هو تعليم قائم على الشراكة بين التعليم الحكومي وأطراف المجتمع المدني الفاعلة.

وفي النهاية لابد من الأخذ بمبدأ التكامل والاندماج بين هذه المجالات مجتمعة في سبيل النهوض بالواقع التربوي، لأن أي خطة تقترح لتطوير وتحديث النظام التعليمي، سواء تعلق بالهيكل أم بالمنهج والطرق والوسائل، لا بد وأن تصيب الكل قبل الجزء وتراعي التكامل والانسجام بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية، حتى لا تؤول إلى ما آلت إليه الإصلاحات الجزئية والظرفية التي حاولت النهوض بالتعليم.

المراجع:

- ن. باتريس وآخرون (1980) ديمقراطية التعليم وسيكولوجية التربية، ترجمة زهير السعداوي، بيروت: دار ابن خلدون، ب، ص36.
- غليون برهان، (2001) منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية في: مجموعة مؤلفين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت ص ص 235-257.
- بدران، شبل (2006) ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي النقدي، القاهرة: عين للدراسات الاجتماعية والبحوث.
- غنايم، مهني محمد إبراهيم (2006) فلسفة التعليم الإلكتروني وجدواه الاجتماعية الاقتصادية في ضوء المسؤولية الأخلاقية والمسألة القانونية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التعليم الإلكتروني: حقبة جديدة في التعلم والثقافة مركز التعليم الإلكتروني. جامعة البحرين أبريل 17 19-
- سالم، حمد محمد (2004) تكنولوجيا التعليم والتعلم الإلكتروني، الرياض: مكتبة الرشد.
- سليم، محمد الأصمعي محروس (2006). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الشخبي، على السيد (2004) المشاركة المجتمعية في التعليم - الطموح والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة " آفاق الإصلاح التربوي في مصر " 2-3 أكتوبر.
- = شنودة، إميل فهمي شنودة (٢٠٠١) فعالية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية التربوية في جمهورية مصر العربية دراسة مستقبلية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي التاسع (التربية وتنمية ثقافة المشاركة وسلوكياتها في الوطن العربي) كلية التربية، جامعة حلوان، ٢-٣ مايو، ص ص 59-88.
- أبو السعود، سعيد طه محمود (٢٠١٠) إعداد المعلم ومواجهة تحديات المستقبل، مجلة دراسات تربوية ونفسية كلية التربية جامعة الزقازيق، عدد (67) ابريل.
- بركات، هشام (٢٠٠٥) التنمية المهنية عبر الانترنت أداة لتطوير الأداء التدريسي للمعلم: متاح على www.gulfkids.com/ar/print.php?page=topic&id=1474. تاريخ زيارة الموقع 2014/9/1.
- نجم، نجم عبود (2009) الإدارة و المعرفة الإلكترونية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- فرج الله، سمعان بطرس (2000) موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي و العشرين، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 413.
- أحرشواو، الفالي (1998) الفكر التربوي المعاصر مقوماته وخصائصه وتفاعلاته من منظور عالمي دراسة مقدمة إلى: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ص 10
- العروي، عبد الله (1993) ثقافتنا في ضوء التاريخ، بيروت: المركز الثقافي العربي، ص 200-204.
- الصغير، أحمد عبد الله (2013) متطلبات بناء الطفل المصري في ضوء بعض المتغيرات الإيجابية لثورة 25 يناير 2011: دراسة استشرافية مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (26) العدد (2) أكتوبر.
- فرجاني، نادر (1998) نحو رؤية استراتيجية للتعليم في الوطن العربي، اتجاهات الحاضر والمستقبل، القاهرة: مركز المشكاة للبحث، القاهرة.
- عبد الدايم، عبد الله (1998) نحو فلسفة تربوية عربية، الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦.

راجع:

- عطية، أحمد عبد الحليم (2010) الفلسفة الغربية والفكر العربي المعاصر: التوازي والتكافؤ المؤجل، في كتاب: رهانات الفلسفة العربية المعاصرة، الرباط.
- مطر، سيف الإسلام، وفرج، هاني عبد الستار (2009) خطايا السياسة التعليمية في مصر: رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع (أنظمة التعليم في الدول العربية: التجاوزات والآمال) قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، من 5-6 مايو.
- وهبة، عماد صموئيل (2014) ملامح رؤية تربوية مقترحة لبناء الإنسان المصري في ضوء الفلسفة النقدية المعاصرة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية، جامعة المنوفية " التربية وبناء الإنسان في ظل التحولات الديمقراطية" 29-30 إبريل
- عرفة، صلاح الدين (2002م). المنهج الدراسي والألفية الجديدة: مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقاؤه، القاهرة: دار القاهرة. ص 162.
- عبد الدائم، عبد الله (1998) التربية العربية والقيم الإنسانية، بيروت، المستقبل العربي، العدد 230، أبريل، ص ص 75-82.
- الخميسي، السيد سلامة (2004) التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة (رؤية نقدية من منظور مستقبلي) ندوة العولمة وألويات التربية كلية التربية، جامعة أم القرى، 20 - 22 ابريل.
- عبد السلام، عبد السلام مصطفى (2006) تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة 12-13 أبريل.
- أبو السعود، سعيد طه محمود (2010) إعداد المعلم ومواجهة تحديات المستقبل، مجلة كلية التربية بالزقازيق، عدد (أبريل ٦٧).
- مجلس الوزراء (2013) واقع التعليم في مصر .. حقائق وآراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التقرير الدوري، السنة السابعة، العدد (68) مارس.
- وزارة التربية والتعليم (2014) كتاب الإحصاء السنوي لعام 2013 / 2014، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي.
- العربي، أشرف (2010) تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازانات العامة في مصر والدول العربية، القاهرة: فبراير.
- عمار، حامد (1998) نحو تجديد تربوي ثقافي، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.
- محسن، مصطفى (2001) التربية ومهام التنمية والتحديث في عالم متغير: تحديات ورهانات في زمن العولمة:
- <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=421824&r=0&cid=0&u=&i=3424&q> - تاريخ الزيارة 2014/8/12.
- وطفة، علي أسعد (2012) قراءة نقدية في كتاب: التربية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنريجيرو، متاح على: <http://civicegypt.org/?p=32463> تاريخ زيارة الموقع 2014/ 8 / 20.
- ياسين، سعد غالب (2005) الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة الرياض.
- نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي

